الأمم المتحدة

E/C.19/2008/5/Add.8

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
13 March 2008
Arabic
Original: Russian

**المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية**
**الدورة السابعة**
نيويورك، ٢١ نيسان/أبريل – ٢ أيار/مايو ٢٠٠٨
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*
**تنفيذ التوصيات المتعلقة بالمجالات الستة الصادر بها تكليف للمنتدى الدائم وبالأهداف الإنمائية للألفية**

## المعلومات الواردة من الحكومات

### الاتحاد الروسي**

### المعلومات المقدمة من الاتحاد الروسي ردا على استفسار أمانة منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، فيما يتعلق بالتدابير المطبقة على الصعيد الوطني من أجل تنفيذ توصيات المنتدى

البنود من ١ إلى ٤ في قائمة الأسئلة:

تستعرض حكومة الاتحاد الروسي القضايا المتعلقة بحماية حقوق الشعوب الأصلية باعتبارها من الاولويات.

وتدخل في عداد الشعوب الأصلية القليلة العدد في الاتحاد الروسي ٤٥ طائفة أثنية، يبلغ تعدادها الكلي زهاء ٢٨٠ ألف نسمة. ويندرج في تكوين هذه المجموعة من الشعوب ٤٠ شعبا من الشعوب الأصلية القليلة العدد من الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى بالاتحاد

* E/C.19/2008/1.

** تأخر تقديم هذه الوثيقة بغرض تضمينها أحدث المعلومات.

090408 090408 08-27036 (A)

الروسي، ويبلغ مجموع تعدادها ٢٤٤ ألف نسمة. وتعيش الشعوب الأصلية القليلة العدد في وئام في أكثر من ٣٠ منطقة إدارية بالاتحاد الروسي. وتحتم هشاشة نمط الحياة التقليدية لكل واحد من هذه الشعوب القليلة العدد، تنفيذ عمل منهجي على صعيد الدولة بهدف صون ثقافاتها وأنماط حياتها التقليدية.

ويجري العمل في الاتحاد الروسي على تحليل التجارب في مجال التعاون بين المؤسسات الصناعية والشعوب الأصلية القليلة العدد، وعلى تعزيز التدابير التعويضية وغير التعويضية على الصعيد الاتحادي، بإصدارها في هيئة تشريعات قانونية معيارية ذات صلة بهذه المسائل. ولأغراض إعداد استراتيجية بشأن العلاقة المتبادلة بين ممثلي الشعوب الأصلية القليلة العدد والمؤسسات الصناعية العاملة في المناطق التي تعيش فيها هذه الشعوب، صدر قرار بتشكيل فريق عامل معني بهذه المسألة تابع لوزارة التنمية الإقليمية للاتحاد الروسي، يتكون من ممثلين لهيئات السلطات التنفيذية الاتحادية والإقليمية والمنظمات الاجتماعية للشعوب الأصلية القليلة العدد والكيانات الاقتصادية. ويجري العمل الآن على إدخال منهجية لتقييم الضرر الواقع على الشعوب الأصلية القليلة العدد بسبب الاستغلال الصناعي للمناطق التي يمارسون فيها أنشطتهم الإنتاجية التقليدية.

وتكفل التشريعات المعمول بها في الاتحاد الروسي توفير نطاق من تدابير الدعم الاجتماعي للشعوب الأصلية القليلة العدد، بما في ذلك ما يتعلق منها بالرعاية الطبية. وفي هذا الصدد، تنص الفقرة ٩ من المادة ٨ في القانون الاتحادي رقم ٨٢ المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل١٩٩٩، بشأن ''ضمانات حقوق الشعوب الأصلية القليلة العدد في الاتحاد الروسي''، توفير المساعدة الطبية المجانية للشعوب الأصلية القليلة العدد بالاتحاد الروسي، بما في ذلك توفير الخدمات الطبية بشكل إلزامي كل عام في المرافق الصحية الحكومية والبلدية، في إطار البرنامج الحكومي المتعلق بضمانات تقديم المساعدة الطبية المجانية لمواطني الاتحاد الروسي.

وتتمثل المهام الأساسية للسياسة الحكومية في الشمال، في تحسين الأوضاع الديموغرافية، وخفض معدل الوفيات، لا سيما في مرحلتي الطفولة وسن الإنتاج، من خلال إنشاء نظام للرعاية الطبية قادر على المحافظة على صحة جميع فئات السكان، على أساس تشخيص الوظائف الحيوية، واستخدام وسائل الطب الوقائي التصحيحية وأساليب الوقاية ضد الإصابات المرضية.

ويتطلب النجاح في تنفيذ جميع التدابير المذكورة أعلاه أن تكون مصحوبة بتدابير علمية مناسبة، كما يتطلب استمرار الأبحاث في مجال وبائيات الأمراض المعدية وغير المعدية

وسط الشعوب الأصلية في الشمال، ودراسة مدى فعالية أنظمة الرعاية الصحية القائمة، وإعداد وتطبيق أشكال تنظيمية جديدة لتقديم المساعدة الطبية، والبحث عن وسائل جديدة لحماية البيئة الايكولوجية وإعادة تأهيلها.

ويتلقى السكان، وكذلك الشعوب الأصلية، في المناطق الشمالية من البلد دعما كبيرا في مجال تحسين جودة المساعدات الطبية وتعزيز إمكانيات الحصول عليها، من خلال احد البرامج الوطنية ذات الأولوية في مجال توفير الرعاية الصحية، يتم في إطاره تنفيذ تدابير تتعلق بحماية صحة السكان، وتهدف إلى الأتي:

- تعزيز التوجهات الوقائية للمساعدة الطبية (الفحوصات الوقائية والرعاية والتحصين، وما إلى ذلك)؛
- تعزيز الأسس المادية والتقنية للرعاية الصحية الأولية وخدمات الإسعاف ومرافق التوليد؛
- إيجاد حلول للمسائل المتعلقة بملاك الموظفين وزيادة الحوافز المادية التي تقدم للعاملين في الحقل الطبي لقاء تقديم خدمات طبية جيدة؛
- توفير خدمات طبية ذات مستويات تكنولوجية عالية للسكان.
- وهناك أهمية قصوى لأن تدمج في المشروع الوطني ذي الأولوية في مجال توفير الرعاية الصحية في المناطق الشمالية ذات الأحوال الديموغرافية السيئة، تدابير تتعلق بخفض معدلات الوفيات الناجمة عن أسباب يمكن تلافيها للأمراض المسببة لارتفاع معدلات الوفيات وسط السكان والأمراض المهنية.

وقد حدد هذا المشروع الوطني ذو الأولوية في مجال الرعاية الصحية الهدف المتمثل في صياغة أسس وشروط تعزيز فعالية الرعاية الصحية الأولية وتحسينها مع مراعاة البنيات التحتية الاجتماعية القومية المترسخة في المنطقة وخصائص توزيع السكان وغيرها من الخصائص الأخرى.

وفي هذا الصدد، أصدرت وزارة الصحة والتنمية الاجتماعية للاتحاد الروسي الأمر رقم ٥٨٤ المؤرخ ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، بشأن ”طريقة تنظيم الخدمات الطبية المتاحة للسكان على أساس التوزيع القطاعي“، الذي يحكم المسائل المتعلقة بتنظيم الخدمات الصحية المذكورة، بما في ذلك الخدمات المتاحة في الأصقاع الشمالية النائية والمناطق الأخرى الشبيهة بها، كالمناطق الجبلية العالية والصحراوية والتي تنعدم فيها المياه، التي تتميز بالظروف المناخية

القاسية وبطول فترات الانعزال الفصلية، علاوة على المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة، مع أخذ الخصائص التي تتميز بها هذه المناطق في الاعتبار.

ويعزى انتشار اغتصاب النساء إلى انخفاض مستوى المعيشة والبطالة وانتشار الظواهر المنافية للآداب الاجتماعية، كمعاقرة الخمر وإدمانها.

ويؤدي نظام إعادة تأهيل ضحايا الاغتصاب في محيط الأسرة دورا كبيرا في مجال الوقاية من هذا النوع من الاغتصاب ومنعه. وتؤدي الدور الرئيسي في هذا النظام هيئات توفير الخدمات الاجتماعية للسكان، والمصالح الحكومية المختلفة التي توفر الخدمات للعائلات والأطفال والنساء في المجالات الاجتماعية – المعيشية، والاجتماعية – الطبية، والنفسية – التربوية، والاجتماعية – القانونية، والتي تقدم المساعدة في الظروف المعيشية القاسية، وتعين على حل المشاكل العائلية – المعيشية والنفسانية. وتوجد هذه الهيئات في جميع المناطق الإدارية بالاتحاد الروسي. وسجلت أعلى معدلات التنمية مثل هذه المؤسسات في المراكز الإقليمية المعنية بتوفير المساعدة الاجتماعية للعائلات والأطفال، التي تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات الاجتماعية.

وتتمثل وسيلة التغلب على الفقر وإتاحة إمكانية الجمع بين دور المرأة في المجال المهني ودورها العائلي، في المساعدة المادية التي توفرها الدولة للعائلات ذات الأطفال.

واعتمدت خلال عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ قوانين هامة تهدف إلى تعزيز المساعدة المادية المتاحة للمواطنين الذين يعولون أطفالا، كما يجري العمل بشكل مضطرد على زيادة الإعانة المالية التي تقدم للأمهات والأطفال. وحدثت زيادة كبيرة في الدعم الاجتماعي المقدم للعائلات فيما يتصل بولادة وتربية الأطفال، بمقتضى القانون الاتحادي رقم ٢٠٧ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بشأن ”إدخال تعديلات على قوانين تشريعية مفردة للاتحاد الروسي في مجال تقديم الدعم الحكومي للمواطنين الذين يعولون أطفالا“. وبموجب ذلك استحقت النساء العاملات إعانة مالية شهرية لإعالة الطفل، تعادل نسبة ٤٠ في المائة من المرتب الشهري، بدأ تطبيقها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وفي حالة إعالة طفلين أو أكثر تحسب الإعانة المالية وفق عدد الأطفال وتقدم حتى بلوغهم سنة ونصف من العمر. ولا يجوز في نفس الوقت أن يزيد مبلغ الإعانة المالية المجمعة لعدد من الأطفال على نسبة ١٠٠ في المائة من المرتب الشهري للأم، كما لا يجوز أن يقل عن الحد الأدنى لمجموع الإعانة المالية حسب عدد الأطفال.

وتقدم الإعانة المالية المذكورة للأم أو للأب، أو غيرهما من الأقارب والأوصياء الذين يباشرون الإعالة الفعلية للطفل، على أن يكون الشخص المعني في إجازة مخصصة لهذا الغرض ومستحقا للضمان الاجتماعي.

ومنح الحق في تلقي الإعانة المالية المذكورة للمواطنين العاطلين عن العمل، الذين يباشرون الإعالة الفعلية للطفل حتى بلوغه سنة ونصف من العمر، من غير المستحقين للضمان الاجتماعي.

وهناك تدبير آخر ثمين بأن يوسع الإمكانات المتاحة للمرأة في مجال العمل والمهنة، وهو إتاحة إمكانية حصولها على خدمات جيدة من خلال شبكة من مؤسسات التعليم قبل المدرسي.

ولأغراض توسيع نطاق وإمكانية التحاق الأطفال بمؤسسات التعليم قبل المدرسي فرضت قيود على المبالغ التي يدفعها الوالدان لقاء خدمات مؤسسات هذا النوع من التعليم. ولا يجوز بموجب هذه القيود أن يزيد المبلغ الذي يدفع مقابل بقاء الطفل في مؤسسة التعليم قبل المدرسي على نسبة ٢٠ في المائة من حجم الإنفاق على إعالة الطفل، ونسبة ١٠ في المائة من حجم الإنفاق – في حالة إعالة ثلاثة أطفال أو أكثر دون سن البلوغ.

واستحدث في عام ٢٠٠٧ نظام لتعويض جزء مما يدفعه الوالدان فعليا لقاء بقاء الأطفال في مؤسسات التعليم قبل المدرسي: بواقع ٢٠ في المائة عن الطفل الأول، و ٥٠ في المائة عن الطفل الثاني، و ٧٠ في المائة عن الطفل الثالث فما فوق.

ويتمثل أحد التدابير الهامة التي تهدف إلى القضاء على التمييز المستند إلى نوع الجنس أو الجنسية، في برامج دعم عمالة السكان وخفض معدلات البطالة وتنمية مؤسسات الأعمال التجارية الصغيرة والأسرية، التي تنفذ في المناطق الإدارية للاتحاد الروسي، والتي تكتسب فيها أهمية خاصة تدابير توفير الدعم لفئات النساء الأكثر عرضة للتأثر من بين الشعوب الأصلية.

وتتضمن برامج العمالة تدابير تهدف إلى معاونة الهيئات المعنية بعمالة السكان على مساعدتهم في اختيار العمل المناسب والتحاقهم به، بما في ذلك تقديم الخدمات المجانية في مجالات التوجيه المهني والدعم النفساني، والتدريب المهني، وإعادة التدريب وتطوير المهارات، والمساعدة على الاشتغال بالأعمال الحرة وفي مجال المؤسسات التجارية الصغيرة الحجم.

عدا ذلك، تشمل برامج تقديم المساعدة في مجال عمالة السكان توفير الدعم للحرف الشعبية التقليدية، وتطوير أنظمة عمالة مناسبة للمرأة (كالعمل لساعات محدودة في اليوم) والعمل في المنزل.

وتحفظ القوانين الاتحادية مثل قانون الاتحاد الروسي بشأن ''لغات شعوب الاتحاد الروسي''، وقانون الاتحاد الروسي بشأن الاستقلال الذاتي في مجال الثقافة الوطنية'' حق الشعوب الأصلية القليلة العدد في المحافظة على لغاتها الأم وتقاليدها وثقافاتها. ويذكر من بينها على وجه الخصوص القانون الاتحادي بشأن ''لغات شعوب الاتحاد الروسي'' (القانون رقم ١٨٠٧ - الأول المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، بصيغتيه المعدلتين في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٨ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢)، الذي يحكم نظام القوانين المعيارية التي ترسي قواعد استخدام لغات شعوب الاتحاد الروسي في أقاليم الاتحاد.

ولكي يتسنى الكشف بشكل أفضل عن كامل إمكانات الثقافات القومية لجميع الشعوب التي تعيش في أقاليم الاتحاد الروسي، يجري الإعداد لتهيئة الظروف التي تمكن من تطوير اللغات الأم في جميع جوانبها وبشكل متكافئ، وكفالة حرية اختيار لغة التخاطب واستخدامها. ويشدد القانون على حماية الحقوق اللغوية الأصيلة للشخص حسب هويته، وبغض النظر عن أصله أو مكانته الاجتماعية أو حجم ثروته أو انتمائه العرقي أو جنسيته أو نوع جنسه أو مستوى تعليمه أو علاقته بالأديان أو مكان إقامته. ولأغراض توحيد أسس تدوين الحروف الأبجدية للغات الرسمية في الاتحاد الروسي، أدخلت على القانون المذكور (الفقرة ٦ من المادة ٣) إضافة تنص على أن يكون ''أساس تدوين حروف اللغة الرسمية للاتحاد الروسي واللغات الرئيسية لجمهورياته هو الأحرف الأبجدية السيريفية (السلافية القديمة)''. وعلاوة على ذلك يثبت القانون القاعدة التي يمكن بموجبها ''سن قوانين اتحادية تنص على وضع أسس أخرى لكتابة الحروف الأبجدية للغة الرسمية للاتحاد الروسي واللغات الرئيسية لجمهورياته''.

ويكفل القانون المذكور أيضا الحريات التي تتمتع بها جمهوريات الاتحاد الروسي، استنادا إلى حقوقها السيادية، في أن تضع النظم التي تحكم المسائل المتعلقة بحماية لغاتها الوطنية وتطويرها واستخدامها. ويولى اهتمام جاد لكفالة حرية تطوير اللغات في المناطق التي تتعايش فيها الشعوب الأصلية القليلة العدد للاتحاد الروسي والأقليات الوطنية الأخرى التي تعيش بين ظهرانيها، والتي لا تملك نظما تعليمية خاصة بها على الصعيدين الوطني - الحكومي والقومي - الإقليمي.

ووردت الأحكام التي تحدد الحق في استخدام اللغة الأم في الأماكن التي تتعايش فيها الأقليات الوطنية في الفقرة ٤ من المادة ٦ في القانون الاتحادي بشأن ''السجل المدني لسكان الاتحاد الروسي'' على وجه التحديد (القانون الاتحادي رقم ٣ المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)، وفي القانون الاتحادي بشأن ''الضمانات الأساسية للحقوق الانتخابية والحق في المشاركة في الاستفتاءات العامة لمواطني الاتحاد الروسي''، الذي يتيح إمكانية طباعة نصوص نشرات الدعاية الانتخابات باللغة الروسية، بوصفها اللغة الرسمية للاتحاد الروسي، واللغة الرئيسية للجمهورية المعنية، المنضوية في عضوية الاتحاد، بناء على قرار اللجنة الانتخابية المختصة، كما يتيح، في حالات الضرورة، طباعة النص باللغات المستخدمة في الأقاليم التي تتعايش فيها شعوب الاتحاد الروسي (الفقرة ١٠ من المادة ٦٣).

ويُعمِل القانون الاتحادي بشأن ''أسس تشريعات الاتحاد الروسي المتعلقة بالثقافة'' (القانون رقم ٣٦١٢ - الأول المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، بصيغه المعدلة في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩، و ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٤، و ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧) حق الشعوب والطوائف العرقية الأخرى ''في المحافظة على هويتها الثقافية الوطنية وتنميتها، وحمايتها، وإعادة إحيائها، والمحافظة على البيئة الثقافية - التاريخية التي تعيش فيها'' (المادة ٢٠). ويشترط بشكل منفصل ألا ''تضير السياسات في مجالات حفظ وإعمال ونشر القيم الثقافية للطوائف الأصلية، التي تسمى عليها أنظمة التعليم القومية - الرسمية، بثقافات الشعوب والطوائف الإثنية الأخرى التي تتعايش في أقاليمها'' (المادة ٢٠).

وتهدف السياسة التعليمية للاتحاد الروسي إلى تهيئة الظروف المثلى لتحقيق التنمية في جوانبها الإثنية والاجتماعية والثقافية لمواطنيه، بمن فيهم شعوبه الأصلية.

وفي هذا الصدد، اعتُمد في عام ٢٠٠٦، بموجب قرار وزارة التربية والعلوم في الاتحاد الروسي، تصور السياسة التعليمية الوطنية للاتحاد الروسي وخطة تحقيق التوجهات ذات الأولوية للسياسة التعليمية القومية في نظام التعليم العام، في ظل تحديث النظام خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٠.

ولكي تحقق ذلك، تعمل وزارة التربية والعلوم، بالاشتراك مع المعهد الاتحادي لتطوير التعليم والأوساط الأكاديمية والتربوية، على تنفيذ مجموعة من المشاريع المتعلقة بمعالجة إشكاليات حماية حقوق الشعوب الأصلية للاتحاد الروسي وتوسيع نطاقها، من خلال ما يلي:

- رصد الحالة الإثنية – اللغوية في مؤسسات التعليم بالاتحاد الروسي بشكل سنوي؛
- تقديم المساعدة المنهجية للمؤسسات التعليمية في إعداد نماذج متغايرة للتربية الثقافية في مجال التواصل بين القوميات المختلفة، وتطبيقها في مؤسسات التعليم العام والتعليم المهني؛
- إعداد برامج تعليمية تتضمن عناصر إثنية – ثقافية ترتكز إلى أسس العلوم الثقافية والازدواجية اللغوية، وتطبيقها في مؤسسات التعليم العام والتعليم المهني؛
- إعداد وتطبيق برامج للتعليم العالي وفوق العالي والإضافي من أجل تدريب الكوادر العاملة في مجال التعليم الإثني – الثقافي، بما في ذلك برامج لتدريب ممثلي الأقليات الوطنية والشعوب الأصلية القليلة العدد بالاتحاد الروسي؛
- تطبيق مجموعة من التدابير المتعلقة بالعقد الثاني للشعوب الأصلية في العالم، والهادفة إلى تقديم الدعم للأنشطة الثقافية – القومية للمناطق ذات الاستقلال الذاتي والتنظيمات الاجتماعية القومية المعنية بالمحافظة على الهويات واللغات والثقافات القومية، بالاشتراك مع الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى.

وتم في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، في إطار البرامج الاتحادية الهادفة التي تنسقها وزارة التربية والعلوم للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، وبخاصة في إطار البرنامج المعنون ''اللغة الروسية (٢٠٠٦-٢٠١٠)''، تنفيذ نطاق من المشاريع المتعلقة بمعالجة هذه الإشكالية، على النحو التالي:

- أُدخلت تعديلات على القاعدة العلمية – المنهجية لتدريس اللغة الروسية كلغة أجنبية (على غرار تدريس إحدى لغات الشعوب القليلة العدد)؛
- أُعدت مقترحات بشأن تعزيز فعالية أنشطة المؤسسات التعليمية، التي تنفذ برامج تعليمية عامة على أساس استخدام لغتين؛
- أُجري استعراض تحليلي لنوعية الكتب المدرسية لتدريس اللغة الروسية كلغة أجنبية للأشخاص الذين يتلقون تعليمهم في مرافق تعليمية عامة تُستخدم للدراسة فيها لغة محلية (بخلاف اللغة الروسية) واللغة الروسية (كلغة أجنبية)، في إحدى المناطق الإدارية للاتحاد الروسي، بجانب وضع مفهوم توجيهي للعلوم اللغوية الثقافية في مجال تعليم اللغة الروسية كلغة أجنبية في المدارس العامة؛

- تم الجمع بين طرائق ومنهجيات التدريس في مجال أساليب تعليم اللغة الروسية كلغة أجنبية لطلاب معاهد الدراسات التربوية؛
- أُعدت طريقة حديثة لتعليم اللغة الروسية في رياض الأطفال والفصول الدراسية التي تُستخدم فيها لغتان، استنادا إلى التجارب الأجنبية والوطنية.

ويشارك ممثلو وزارة التربية والعلوم في أنشطة الفريق العامل المشترك بين الهيئات المعني بالتصديق على الخارطة الأوروبية للغات الإقليمية أو لغات الأقليات.

البند ٥ في قائمة الأسئلة:

أُسس في الاتحاد الروسي نظام تشريعات قانونية معيارية متخصصة من أجل حماية حقوق السكان الأصليين. وبدأ بذلك، منذ لحظة اعتماد دستور الاتحاد الروسي لعام ١٩٩٣، استخدام مصطلحات ''الأقليات القومية'' (المادة ٧١ (ج)، والفقرة ١٦ من المادة ٧٢ في دستور الاتحاد الروسي)، و ''الطوائف الإثنية القليلة العدد'' (الفقرة ١ (م) من المادة ٧٢ في دستور الاتحاد الروسي)، و ''الشعوب الأصلية القليلة العدد'' (المادة ٦٩ من دستور الاتحاد الروسي)، كتسميات رسمية للفئات المستضعفة الشبيهة.

ويربط دستور الاتحاد الروسي بصفة خاصة بين تنظيم وحماية حقوق ''الشعوب الأصلية القليلة العدد'' و ''الطوائف الإثنية القليلة العدد'' وبين الحقوق المتعلقة بالأرض والموارد الطبيعية الأخرى، التي يُنظر إليها باعتبارها ''أسس حياة وأنشطة الشعوب التي تعيش في الأقاليم الخاصة بها'' (الفقرة ١ من المادة ٩ في دستور الاتحاد الروسي)، ويربطها كذلك بحق هذه الشعوب في حماية بيئتها المعيشية الأصلية ونمط حياتها التقليدي.

وتدخل في عداد الشعوب الأصلية القليلة العدد، بمقتضى القانون الاتحادي بشأن ''ضمانات حقوق الشعوب الأصلية القليلة العدد بالاتحاد الروسي'' (القانون الاتحادي رقم ٨٢ المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩)، الشعوب التي تعيش في مناطق الإقامة التقليدية لأسلافها، وتحافظ على طريقة حياتها وأنشطتها الاقتصادية والحرفية التقليدية، ويقل تعدادها في الاتحاد الروسي عن ٥٠ ٠٠٠ نسمة، وتعتبر نفسها طوائف عرقية مستقلة.

وأُدرج في القانون الاتحادي بشأن ''المبادئ العامة لتنظيم مجتمعات الشعوب الأصلية القليلة العدد في الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى بالاتحاد الروسي''، القانون الاتحادي رقم ١٠٤ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠، مصطلح جديد للدلالة على ''الشعوب الأصلية القليلة العدد التي تنتمي إلى مناطق الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى بالاتحاد الروسي''. وترسخ استخدام المصطلح في متن القانون والأحكام القانونية الخاصة المتعلقة بهذه الشعوب.

وترسخ تكوين الشعوب الأصلية القليلة العدد بالاتحاد الروسي في قرار حكومة الاتحاد الروسي رقم ٢٥٥ المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٠، بشأن ''القائمة الموحدة للشعوب الأصلية القليلة العدد في الاتحاد الروسي''، وفي مرسوم حكومة الاتحاد الروسي رقم ٥٣٦ المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، بشأن ''اعتماد قائمة الشعوب الأصلية القليلة العدد التي تنتمي إلى مناطق الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى بالاتحاد الروسي''.

ولأغراض تنفيذ مرسوم حكومة الاتحاد الروسي رقم ١٨٥ (ر) المؤرخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٥، يجري العمل في وزارة التنمية الإقليمية بالاتحاد الروسي على إعداد وثائق معيارية تتعلق بتحديد المناطق التي تستخدم الشعوب الأصلية القليلة العدد مواردها الطبيعية بشكل تقليدي. وتُعتبر المناطق التي تنتفع فيها الشعوب الأصلية بالطبيعة وفقا لنمط حياتها التقليدي، في عداد المناطق الطبيعية الخاضعة للحماية الخاصة بمقتضى القانون الاتحادي رقم ٤٩ المؤرخ ٧ أيار/مايو ٢٠٠١، بشأن ''أراضي الانتفاع التقليدي بالطبيعة للشعوب الأصلية القليلة العدد في الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى بالاتحاد الروسي''.

ويُعتبر هذا القانون ذا طبيعة إطارية تتطلب أن تقوم حكومة الاتحاد الروسي من أجل تطبيقه بإعداد وثائق معيارية تحدد آليات إنشاء هذه المناطق وطبيعة عمل هذه الآليات.

وأُعد حديثا مشروع لائحة باسم ''بيجين'' (منطقة بريموريا)، بشأن إنشاء هيئة نموذجية للمناطق التي تنتفع فيها الشعوب الأصلية بالطبيعة وفقا لنمط حياتها التقليدي، والتي تُعتبر ذات وزن مؤثر على الصعيد الاتحادي. وتتمثل إحدى الآليات الفاعلة المتعلقة بتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للشعوب الأصلية القليلة العدد في الشمال، في طريقة البرامج الهادفة التي يُقدم بها الدعم الحكومي لهذه الشعوب، والتي تُطبق من خلال البرنامج الاتحادي الهادف المسمى ''التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب الأصلية القليلة العدد في الشمال حتى عام ٢٠٠٨''.

ويتمثل الهدف الأساسي للبرنامج الاتحادي الهادف، في تهيئة الظروف لانتقال الشعوب الأصلية إلى التنمية المستدامة، استنادا إلى مبادئ الاكتفاء الذاتي المرتكز إلى التنمية المتعددة الأوجه لمختلف ضروب أنشطتهم الاقتصادية التقليدية، وفي تنمية قاعدة مواردهم ومرتكزات إنتاجهم، وتحقيق نمائهم الروحي وتطوير ثقافاتهم القومية، ورفع مستويات تعليمهم وتدريبهم المهني، وتوفير الرعاية الصحية لهم.

وروعيت في البرنامج تهيئة الظروف الاقتصادية والقانونية اللازمة لدعم الأنشطة الاقتصادية التقليدية لهذه الشعوب والترويج لمنتجاتها في الأسواق، وتنظيم تجارتها ومعاملاتها في مجال تبادل السلع. ويجري تنفيذ البرنامج في ٢٩ منطقة إدارية بالاتحاد الروسي.

واعتمدت برامج إقليمية شبيهة في مجموعة من المناطق الإدارية بالاتحاد الروسي ويجري تنفيذها الآن.

وفي عام ٢٠٠٦، أفلحت وزارة التنمية الإقليمية بالاتحاد الروسي في مضاعفة حجم تمويل البرنامج الهادف المذكور أعلاه (من ١٠٣ ملايين روبل إلى ٢٠٥,٦ ملايين روبل)، مقارنة بعام ٢٠٠٥. وبلغ حجم الإنفاق على البرنامج، في فترة السنتين ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ٢٠٧ ٢٠٠ ٠٠٠ روبل في العام.

وتعمل الوزارة الآن على إعداد برنامج مشابه جديد بعنوان ''التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب الأصلية القليلة العدد في الشمال وسيبريا والشرق الأقصى حتى عام ٢٠١٥''، يخطط لتنفيذه في عام ٢٠٠٩. ويبلغ حجم التمويل العام لهذا البرنامج ٩ ٨٤٤ ٠٠٠ ٠٠٠ روبل، شاملا توفير تمويل من الميزانية الاتحادية بمقدار ٤ ٥٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ روبل، ومن ميزانيات المناطق الإدارية للاتحاد الروسي بمقدار ٤ ٩٧٥ ٠٠٠ ٠٠٠ روبل، وتمويل من المصادر الخارجة عن الميزانية بمقدار ٣٦٩ ٠٠٠ ٠٠٠ روبل.

وتتمثل المهام الاستراتيجية في مجال حماية حقوق الشعوب الأصلية، ما يلي:

١ - كفالة حقوق الشعوب الأصلية في الشمال من خلال تدابير معيارية، تشمل ما يلي:

- إعداد واعتماد تصور للتنمية المستدامة للشعوب الأصلية القليلة العدد في الشمال وسيبريا والشرق الأقصى بالاتحاد الروسي؛
- إعداد استراتيجية للعلاقة المتبادلة بين ممثلي الشعوب الأصلية القليلة العدد في الشمال وسيبريا والشرق الأقصى وممثلي المؤسسات الصناعية العاملة في المناطق التي تعيش فيها هذه الشعوب؛
- إعداد مشروع نص قانوني نموذجي واعتماده فيما يتعلق بالمناطق ذات الوزن على الصعيد الاتحادي التي تنتفع فيها الشعوب الأصلية القليلة العدد بالطبيعة تقليديا.

٢ - تحديث آليات توفير الدعم الحكومي للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للشعوب الأصلية القليلة العدد في الشمال وسيبريا والشرق الأقصى، بما في ذلك إعداد تصوّر للبرنامج المسمى ''التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب الأصلية القليلة العدد في الشمال وسيبريا والشرق الأقصى حتى عام ٢٠١٥''.

٣ - إدخال تعزيزات كبيرة على تدابير دعم الثقافات التقليدية للشعوب الأصلية القليلة العدد ولغاتها.

وتندرج المهام الاستراتيجية المشار إليها في عداد التدابير المتعددة ذات الأولوية المتعلقة بتنفيذ أنشطة العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم في الاتحاد الروسي.

البند ٦ في قائمة الأسئلة:

لضمان التنمية الفعلية للثقافات الإثنية لشعوب الاتحاد الروسي وإيجاد الحلول لقضايا التعاون فيما بين القوميات ومع المنظمات الإقليمية، أسست وزارة للتنمية الإقليمية في الاتحاد الروسي، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وأدرجت المسائل المتعلقة بالسياسة القومية ضمن أعبائها.

ومُنحت الوزارة صلاحيات كاملة في مجال إعداد السياسات الحكومية وسن اللوائح التنظيمية وفقا للقوانين المعيارية في مجالات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للمناطق الإدارية بالاتحاد الروسي، وإقامة العلاقات على الصعيدين الاتحادي والقومي، وحماية حقوق الأقليات القومية، والمحافظة على البيئة الأصلية التي تقطن فيها الشعوب الأصلية القليلة العدد والأقليات العرقية وصون نمط حياتها التقليدية.

وتتولى الريادة من بين أقسام الوزارة، فيما يتعلق بالمسؤولية عن السياسة القومية، إدارة العلاقات المشتركة بين القوميات، التي يشغل منصب المدير العام فيها الكساندر فلاديميروفتش جورافسكي (هاتف: ٤٧-٢٥-٩٨٠، توصيلة ٢٤٠٠٠).

البند ٧ في قائمة الأسئلة:

لا تزال البرامج المتخصصة التي تعنى بتطوير المهارات في المسائل المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية العاملة في هيئات السلطة التنفيذية في طور الإعداد. وفي الوقت الحالي، يقوم العاملون في المجال الإداري برفع مستوى معرفتهم بالمسائل الإشكالية المتعلقة بالشعوب الأصلية، من خلال الممارسة العملية في مجال تنفيذ البرامج الاتحادية والإقليمية المتعلقة بكفالة حقوق الشعوب الأصلية في روسيا ومصالحها القانونية.

البند ٨ في قائمة الأسئلة:

يُظهر تنفيذ أنشطة العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم تحت رعاية الأمم المتحدة في الوقت الحالي، وجود اهتمام خاص من جانب المجتمع العالمي بالثقافات الفريدة للشعوب.

ونظرا لما توليه روسيا من اهتمام كبير للمشاريع الدولية في مجال حماية حقوق الشعوب الأصلية، فقد أضحت الدولة الأولى التي أعلنت رسميا مشاركتها في تنفيذ العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم. وتمثل الإجراء الأساسي في هذا المجال في اعتماد مرسوم حكومة الاتحاد الروسي بشأن ''الإعداد للعقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم وتنفيذه في الاتحاد الروسي''.

ونظمت وزارة التعليم والعلوم في الاتحاد الروسي لوضع مجموعة تدابير ذات أولوية متقدمة للتحضير للعقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم وتنفيذه في الاتحاد الروسي. وتستلزم تلك التدابير: إكمال الأسس القانونية المعيارية لحماية حقوق الشعوب الأصلية، وإعداد آليات اقتصادية فعالة للمحافظة على نمط الحياة التقليدي للشعوب الأصلية القليلة العدد، وتطوير تعليم هذه الشعوب، وصون التراث الثقافي والترويج له، وتطوير الثقافات التقليدية، كما يُخطط لتطبيق تدابير دولية وعلى نطاق روسيا بكاملها وفيما بين الأقاليم.

وقد أُقرت مجموعة التدابير المذكورة أعلاه بموجب مرسوم حكومة الاتحاد الروسي رقم ١٦٣٩ (ر)، المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وتموّل مجموعة التدابير سنويا بمقتضى هذا المرسوم ، في حدود الموارد التي تقرها وزارة التعليم والعلوم في الميزانية الاتحادية لعام ٢٠٠٨ ولخطة الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، في إطار الباب ''تدابير في مجال العلاقات بين القوميات'' ضمن البند ''مسائل حكومية عامة أخرى'' من التصنيف الوظيفي لنفقات ميزانية الاتحاد الروسي، في حدود ٨٠ مليون روبل.

البند ٩ في قائمة الأسئلة:

تؤثر التغيرات المناخية المعاصرة، لا سيما الاحترار الذي حدث في العقود الأخيرة، بطريقة جوهرية على الوضع الاجتماعي والاقتصادي في منطقة القطب الشمالي. ويرد فيما يلي سرد للآثار المحتملة لتغير المناخ على الشعوب الأصلية بالشمال.

تربية حيوانات الرنّة - تشكل تربية حيوانات الرنّة أحد الأنشطة الهامة للشعوب الأصلية في هذه المنطقة. إذ تؤدي كثرة تواتر ذوبان الجليد إلى تكون طبقة من الثلج على سطح الأرض، تعوق حصول حيوان الرنّة الشمالي على الأُشنَة التي يغطيها ذلك الثلج. وتوجد التربة المتجمدة في معظم أجزاء المنطقة. ويمكن أن يؤدي انهيار طبقات الثلوج الدائمة إلى حدوث تغيرات في طرق الهجرة التقليدية لحيوانات الرنّة الشمالية. وقد يؤدي ما لوحظ في السنوات الأخيرة من ازدياد تبكير ذوبان الجليد وتأخر تجمد الثلوج على الأنهار إلى قطع طرق الهجرة التقليدية بين المراعي الشتوية والصيفية. وربما تترتب على التغيرات المستقبلية في انتشار الغطاء الثلجي وحالته عواقب وخيمة في ما يتعلق بتربية حيوان الرنّة وما يرتبط بها من

أوضاع مادية واجتماعية وثقافية تشكل حياة مربيي هذا الحيوان. ويعكس إعلان ياكوتيا الصادر عن المؤتمر العالمي الثالث لمربيي حيوان الرنّة (١٧-٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٥)، بوجه خاص، دواعي قلق السكان الأصليين بمنطقة القطب الشمالي. ولوحظ بأن ما يحدث حاليا من ازدياد دفء المناخ بالمنطقة القطبية يجري أسرع بكثير مما كان متوقعا، ويؤثر بالفعل على تربية حيوان الرنّة. وسيكون لاحترار منطقة القطب الشمالي تأثير في المستقبل أيضا على الموارد الغنية بالمنطقة وعلى صحة الحيوانات واقتصاد مجتمعات السكان الأصليين. وجه المؤتمر نداء للحكومات كي تستخدم تدابير فعالة في مسألة التكيف مع التغيرات المناخية ومسألة تطوير استراتيجيات جديدة للإدارة في منطقة القطب الشمالي، شريطة أن تتضمن تلك التدابير المعارف التقليدية لمربيي حيوان الرنّة.

صيد الأسماك - يصعب التكهن بتأثير التغيرات المناخية على صيد الأسماك في المناطق الشمالية نظرا إلى كثرة العوامل التي تشمل في هذا المجال، إضافة إلى عوامل المناخ، طرق إدارة أماكن صيد الأسماك، والطلب على الأسماك وأسعارها، وكذلك طرائق صيدها.

حرائق الغابات - حرائق الغابات عامل هام يتسبب في خسائر كبيرة لغابات الشمال وله تأثير إيكولوجي طويل الأمد. وتوضح التكهنات المتعلقة بتحديد الظروف المؤدية إلى نشوب الحرائق في سيبيريا أن ارتفاع درجة حرارة الهواء في موسم الصيف من ٩,٨ درجة إلى ١٥,٣ درجة مئوية يؤدي إلى تضاعف عدد السنوات التي تحدث فيها حرائق ضخمة، وإلى زيادة مساحة الحرائق بما يقارب ١٥٠ في المائة في السنة، وانخفاض الاحتياطي من الأخشاب بنسبة ١٠ في المائة.

الزراعة - تشمل الظروف المناخية التي تعوق تطور الزراعية قِصَر موسم الإنبات (الفترة غير الكافية للنضوج الكامل للمحاصيل أو لإنتاج كميات وافرة من المحاصيل تتيح الفرصة لنضوج المزروعات)، وقلة كمية الحرارة (خلال موسم الإنبات)، وطول فصول الشتاء الباردة التي تحد من بقاء المزروعات المعمرة. وتدل تنبؤات الطقس على أن إمكانات نجاح الزراعة تتزايد مع ازدياد ارتفاع درجات الحرارة.

الموارد المائية - من شأن الانتقال إلى مناخ أكثر رطوبة أن يؤدي إلى ارتفاع في احتياطي الموارد المائية لدى الناس الذين يقطنون بصفة دائمة في هذه المنطقة. وفي المناطق التي تخلو من الجليد الأزلي، ترجح التنبؤات أن يرتفع منسوب المياه الجوفية ويقترب من سطح الأرض، وأن تتاح كمية كبيرة من الرطوبة من أجل الإنتاج الزراعي. ويرجح أن تشهد في مواسم الربيع تزايد تساقط الأمطار، التي قد يؤدي جريانها إلى ارتفاع منسوب المياه في الأنهار وازدياد مخاطر الفيضانات. وتفيد التنبؤات بأن أكثر مناسيب المياه انخفاضا ستلاحظ

في فترة الصيف، مما قد يؤثر سلبا على الملاحة النهرية وعلى إنتاج الطاقة الكهربائية المائية، ويزيد من مخاطر حرائق الغابات.

صحة السكان – لقد ثبت أن هناك تأثير كبير للظروف المناخية والظواهر الفيزيائية للشمس على معدلات الإصابة بالأمراض، كما أن معظم السكان الأصليين حساسون للظواهر الجوية، علما بأن التغييرات الملحوظة في المناخ تؤدي إلى زيادة التفاعلات التي تسببها عوامل الطقس حتى لدى الأشخاص الأصحاء. وعند قياس تأثير المناخ على الوظائف الحيوية لجسم الإنسان، تكتسب دراسة الخارطة الإجمالية تغيرات العمليات الجوية أهمية كبيرة. بيد أن الأكثر خطورة على جسم الإنسان هي التذبذبات الحادة في الخصائص الأساسية للظواهر الجوية (درجة حرارة الهواء ورطوبته، والضغط الجوي وتساقط الأمطار والثلوج والندى، وسرعة الرياح، والإشعاعات الشمسية)، التي يزداد تكرارها بوتيرة ملحوظة في ظروف احترار المناخ. وقد ثبت بأن العديد من الأمراض تشتد في فترات التقلبات الحادة لبرامترات الطقس.

لوحظ في العقد الأخير ارتفاع محسوس في الإصابة بمعظم أنواع الأمراض الشائعة بين صغار السن والأطفال البالغين من سكان المنطقة القطبية في الاتحاد الروسي. وتأتي أمراض أعضاء الدورة الدموية في المرتبة الأولى من بين الأسباب الأولية للإصابة بالعجز أو الوفاة بين سكان أقاصي الشمال في سن العمل. إذ تهيئ العوامل المناخية القاسية الظروف الملائمة للانتشار المضطرد لأمراض القلب والأوعية الدموية. ونتيجة لذلك، تحدث أعلى نسبة للإصابة بالاحتشاء الحاد وأعلى معدل للوفاة بسببه في الشمال، في عمر يقل بـ ١٥ سنة عنه في الأقاليم الوسطى. ويشكل الإجهاد والمناخ القاري المتسم بالهبوط الحاد في درجة الحرارة والضغط الجوي السببين الرئيسيين لأمراض الأوعية الدموية في أقاصي الشمال. كما أن ارتفاع جرعات الأشعة فوق البنفسجية بسبب استنفاد طبقة الأوزون قد يؤدي إلى ازدياد معدلات الإصابة بإعتام عدسة العين ويزيد مخاطر الإصابة بسرطان الجلد.

وسيستمر تأثير التغيرات المناخية على صحة البشر في المنطقة القطبية، وسيختلف هذا التأثير من مكان إلى آخر بسبب الاختلافات الإقليمية في هذه التغيرات، وكذلك بسبب اختلاف الأحوال الصحية والقدرة على التكيف لدى القوميات المختلفة. ويبدو أن الأشد ضعفا هم سكان الأرياف بالمنطقة القطبية، الذين يعيشون في مجتمعات صغيرة ومعزولة وذات نظم غير متطورة للدعم الاجتماعي وبنيات تحتية ضعيفة، والتي توجد فيها نظم خدمات صحية عامة قليلة التطور، أو لا توجد فيها هذه النظم أصلا. وتكون المجتمعات التي يعتمد بقاؤها على القنص وصيد الأسماك، لا سيما التي تستخدم فقط عددا محدودا من أنواع

الحيوانات والأسماك، ضعيفة أمام تلك التغيرات، التي تؤثر بقوة على تلك الأنواع (مثلا، انحسار الغطاء الجليدي للبحار وأثره على حيوان الفقمة الحلقية والدب الأبيض). ويؤثر عامل السن وأسلوب الحياة ونوع الجنس وإمكانية الحصول على الموارد، وعوامل أخرى، على قدرة الأفراد والجماعات على التكيف. وقد انخفضت القدرة التاريخية على الارتحال كوسيلة للتكيف مع الظروف المناخية المتغيرة، لأن السكان انتقلوا إلى أسلوب حياة حضري.

ومثلما توجد آثار غير حميدة لتغير المناخ على صحة الإنسان في المنطقة القطبية، توجد أيضا آثار حميدة. ويمكن أن يشمل التأثير الإيجابي المباشر تقليص الأضرار التي يتسبب فيها البرد، مثل التجمد والانخفاض الحاد لحرارة الجسم، وكذلك تخفيف شدة تأثير البرد. وترتفع معدلات الوفاة في الشتاء عنها في الصيف. وقد تخفض الظروف الأقل قساوة في موسم الشتاء في بعض المقاطعات عدد الحوادث المميتة التي تحدث خلال شهور الشتاء. لكن يصعب تفسير العلاقة بين ارتفاع عدد هذه الحوادث المميتة وبين ظروف المناخ الشتوي، فهي تبدو أكثر تعقيدا من مجرد الربط بين الأمراض والوفيات ذات الصلة بدرجات الحرارة المرتفعة. مثال ذلك، أن العديد من الحوادث المميتة تقع شتاء بسبب الأمراض التنفسية المعدية مثل الإنفلونزا، بدون أن تتضح الكيفية التي يؤثر بها ارتفاع درجات الحرارة في الشتاء على انتشار الإنفلونزا.

ومن الواضح أن الآثار السلبية المباشرة تشمل ازدياد تأثير الحرارة وارتفاع عدد الحوادث المفجعة المرتبطة بالأحوال الجوية غير العادية. وتشمل الآثار غير المباشرة التأثير على المؤن الغذائية بسبب الاختلافات في القدرة على الوصول إلى مصادر الأغذية وإمكانية الاستفادة منها، واشتداد الضغوط النفسية والاجتماعية المرتبطة بتغير البيئة ونمط الحياة، وبالتغيرات المحتملة في سرعة تكاثر البكتريا والفيروسات، والأوبئة التي يسببها غزو الحشرات، والتغيرات في إمكانية الحصول على مياه صالحة للشرب ذات نوعية جيدة، والأمراض التي تنشأ بسبب مشاكل شبكات الصرف الصحي. وقد تترتب آثار صحية أيضا على التفاعل بين المواد الملوثة والأشعة فوق البنفسجية وتغيرات المناخ. وترد إفادات من الشعوب الأصلية في بعض مقاطعات الشمال عن وقوع حوادث تحت تأثير الإجهاد المرتبط بالارتفاع الحاد في درجات الحرارة، لم تكن ملحوظة في السابق. وتشمل هذه الآثار صعوبة التنفس، التي يمكن أن تحد بدورها من مشاركة الفرد في الأنشطة البدنية. لكن لوحظ أيضا أن انخفاض عدد الأيام الباردة المرتبط بالاحترار في مناطق كثيرة خلال فصل الشتاء، له آثار إيجابية، حيث يسمح للناس بقضاء أوقات أطول في الهواء الطلق، ويخفف التأثير المرتبط بالبرد القارس.

وربما تؤدي التغيرات المرتبطة بالمناخ، التي تشهدها المناطق الطبيعية البرية، إلى تدني القدرة على الحصول على الموارد التقليدية للأغذية وإمكانية الانتفاع بها، ما قد يحدث تأثيرا لا يستهان به على الصحة. ويؤدي الانتقال إلى نمط الحمية الغذائية السائد في الغرب، كما هو معروف، إلى ارتفاع معدلات الإصابة بالسرطان والسمنة وداء السكري وأمراض القلب والأوعية الدموية بين سكان المناطق الشمالية. وربما يشكل تقليص الاعتماد على أنواع الصيد ذات الأهمية التجارية، مثل أسماك السالمون، مصاعب اقتصادية ومشاكل صحية ذات صلة بانخفاض الدخل في المجتمعات الصغيرة. ويهيئ تأثير المناخ بالإضافة إلى تنقُّل قطعان الحيوان الظروف الملائمة أيضا لانتشار الأمراض المعدية بين الحيوانات، التي يمكن أن تنتقل إلى البشر.

وتمثل مياه الشرب الآمنة وشبكات الصرف الصحي الملائمة، عناصر حيوية لتعزيز صحة الإنسان. وتشمل البنية التحتية لشبكات الصرف الصحي نظم معالجة المياه وتوزيعها، ومرافق جمع النفايات السائلة، ومنشآت تطهير وتصريف المياه، ونظم جمع وفصل النفايات الصلبة. وقد يصبح ذوبان الجليد الدائم، وتحات السواحل، بالاقتران مع تغيرات أخرى مرتبطة بالطقس، تؤثر جميعها بشكل غير حميد على نوعية مياه الشرب، وتحد من التوزيع الفعال للخدمات أو تلحق أضرار مباشرة بمنشآتها، من الأسباب المؤدية إلى حدوث تأثير غير حميد على صحة الإنسان.

وسيكون تواتر حدوث الظواهر الطبيعية الاستثنائية، مثل الفيضانات والعواصف والهيال الحجارة والكتل الثلجية، وهي أشياء غير مستبعدة، من أسباب ارتفاع الخسائر وزيادة معدلات الوفيات. ومن الواضح أيضا أن الصحة النفسية تكون عرضة للتأثر عقب تغير المناخ في المنطقة القطبية. ويرجح أن يشكل الحد من إمكانيات القنص لكسب الرزق، ومن أنشطة صيد الأسماك وتربية حيوان الرنّة وجمع الأغذية، عبئا نفسيا بسبب فقدان أنواع هامة من الأنشطة الثقافية. كما أن الفيضانات والتحات وذوبان الجليد الدائم، التي ترتبط جميعها بتغير المناخ، يمكن أن تؤثر بطريقة سلبية على الأحياء السكنية والبنية التحتية في القرى وتؤدي إلى انتقال الناس إلى مناطق أخرى، وإلى تدمير المجتمع بسبب الآثار النفسية.

وبهذه الطريقة، يتعين على السلطات الحاكمة في المنطقة القطبية الشمالية أن تعمل على تكييف الإطار الاجتماعي والاقتصادي مع تغيرات المناخ. ويحتم هذا توفير الدعم الحكومي للأبحاث الخاصة بتغير المناخ، ومراعاة عوامل المناخ المتغيرة عند إعداد برامج التنمية المستدامة في المنطقة القطبية.

وإذا لم يتوافر المزيد من التعزيز بطريقة علمية مناسبة فإن القوى المنتجة في المنطقة القطبية قد تتعرض لخسائر لا يمكن تعويضها. وتكتسب البحوث العلمية الأساسية والتطبيقية في المنطقة أهمية جوهرية في مجال دراسة الظواهر العالمية المؤثرة على الأرض، والاستخدام الرشيد غير الضار بالبيئة الإيكولوجية للموارد الطبيعية في المنطقة القطبية.

وترد فيما يلي التوجهات الأكثر واقعية للبحوث المتعلقة بتغير الأحوال الجوية في المنطقة القطبية والتي تتطلب دعما من جانب الحكومات:

١ - رصد ظواهر تغيرات المناخ العالمية في المنطقة القطبية، وقبل كل شيء في البيئة البحرية بالمنطقة القطبية، ويشمل ذلك ما يلي:

- الحصول بانتظام على القدر الكافي من المعلومات العلمية الأولية عن البيئة البحرية في المنطقة القطبية، من خلال البعثات الاستكشافية ووسائل المراقبة المحمولة على سفن بعثات البحث العلمي والمركّبة على الكتل الثلجية الطافية في المنطقة القطبية؛
- الاستخدام الواسع لأساليب الحصول على المعلومات عن بعد باستعمال الطرق الآلية الحديثة لجمع المعلومات وبثها على الشبكة وإعدادها وتقديمها، مع إنشاء قاعدة بيانات؛
- تجهيز بعثة بحث علمي تستخدم فيها الوسائل التقنية الحديثة لرصد البيئة البحرية؛
- إنشاء نظم متكاملة لجمع المعلومات وتحليلها، تشمل قواعد للبيانات والمعارف ووسائط برنامجية لتقييم التغيرات المناخية وتغيرات البيئة الطبيعية.

٢ - تنفيذ مشاريع علمية كبيرة الحجم، تشمل ما يلي:

- بحث دور المنطقة القطبية في العمليات المناخية العالمية والتغيرات في المناخ والطبيعة تحت تأثير العوامل الطبيعية والتي من صنع الإنسان؛
- إعداد وتطبيق نماذج عالمية وإقليمية للمناخ بغرض تقدير التغييرات المحتملة؛
- بحث تأثير الشمس والفضاء الكوني على البيئة الطبيعية والمناخ في المنطقة القطبية (طبقة الأوزون، والأشعة فوق البنفسجية، والعواصف المغنطيسية، وحركة الغلاف الجوي العلوي (طبقة الستراتوسفير))؛
- بحث تأثير البيئة الطبيعية على أنشطة الحياة البشرية وحالة الأنشطة الاقتصادية؛
- بحث تأثيرات الغلاف المغنطيسي وطبقة الايونوسفير على خطوط الأنابيب الرئيسية وخطوط نقل الطاقة الكهربائية وشبكات الاتصالات.

ومن الضروري أن يتم ملء الفجوات في البيانات والمعلومات ذات الأهمية القصوى المتعلقة بتأثير التغيرات العالمية والإقليمية والمحلية للمناخ على مجمل الوضع الاجتماعي والاقتصادي في منطقة القطب الشمالي:

- تعميم وتقييم المعارف بشأن التغيرات الطبيعية للمناخ، وتغيرات المناخ التي من صنع الإنسان، وبشأن تأثير التغيرات العالمية والإقليمية والمحلية للمناخ، وتأثير الأشعة فوق البنفسجية على البيئة بالمنطقة القطبية؛

- إجراء تحليل للمعارف المتراكمة لدى الشعوب الأصلية عن البيئة وتقلبات الأحوال البيئية في المنطقة القطبية.

- دراسة طبيعة الظواهر الطبيعية الحادة المرتبطة بتغيرات المناخ، والتي تشكل خطرا على الإنسان والوضع الاجتماعي - الاقتصادي، على أساس الرصد وإجراء البحوث والتجارب العلمية وعمل النماذج؛

- إعداد منهجيات جديدة لتقييم المخاطر والاستراتيجيات الإدارية في ظروف مراقبة التغيرات المناخية، التي تؤثر على البنية التحتية الصناعية والاجتماعية وعلى صحة السكان؛

- إجراء بحوث متكاملة لتقييم الآثار الطويلة الأجل لتغيرات المناخ على سكان المنطقة القطبية بطريقة أفضل مع تقدير العواقب الاجتماعية الاقتصادية. ومن اللازم وجود تعاون دولي نشط في مجال البحوث المتعلقة بظهور مشاكل مناخية وإيكولوجية عالمية في المنطقة القطبية، ويشمل ذلك:

- المشاركة في المشاريع المناخية الدولية الكبرى التي تنفذ في إطار البرنامج العالمي لبحوث المناخ تحت رعاية المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (''المناخ والقشرة المتجمدة من سطح الأرض'' ومواضيع أخرى)؛

- المشاركة في تنفيذ أبحاث في إطار السنة القطبية الدولية ٢٠٠٧/٢٠٠٨؛

- المشاركة في المشاريع الثنائية الأطراف والمتعددة الأطراف المتعلقة ببحوث تغير البيئة البحرية في منطقة القطب الشمالي وتأثيرها على المناخ العالمي مع القيام ببعثات بحثية في الحوض القطبي الشمالي لبحري غرينلاند والنرويج؛

- تزويد البعثات الوطنية بكل ما تحتاجه من المعدات الحديثة وبالتجهيزات؛

- تطوير نظم لرصد حالة البيئة وتلوثها.

ويمكن أن يتم في سياق الدعم العلمي لتدابير المحافظة على التنوع البيئي في منطقة القطب الشمالي إبراز الأهداف التالية، التي يتطلب اتخاذ قرارات بشأن بعضها ربطها بالبحوث المتعلقة بالمناخ:

- دعم العمليات الطبيعية لنماء النظم الإيكولوجية الطبيعية؛
- مراقبة وتنظيم استخدام الأراضي والمسطحات المائية، في حدود السعة الاستيعابية للنظم الإيكولوجية. وينبغي إيلاء الاهتمام في المقام الأول على هذا المستوى لصون البيئة اللاأحيائية وإصلاحها؛
- إنشاء مناطق طبيعية ذات حماية خاصة وتزويدها بنظم مختلفة للحماية؛
- صون وإصلاح الموائل الأحيائية؛
- إعادة تأهيل النظم الإيكولوجية الطبيعية؛
- دعم الأنشطة الاقتصادية التقليدية؛
- تصميم النظم الإيكولوجية.

ويلزم لإعداد التدابير الشاملة المتعلقة بالتكيف على تغيرات المناخ في المنطقة القطبية ما يلي:

- زيادة حجم البحوث الاجتماعية والاقتصادية التي تعنى بمشاكل تأثير التغيرات المناخية والتكيف معها، ويشمل ذلك البحوث الموسعة التي تعنى بمشاكل التنمية المستدامة؛
- إدماج معارف وتجارب الشعوب الأصلية في المعارف العلمية، وتوسيع الشراكة بين الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والعلماء في مجالات تنظيم وإجراء البحوث ورصد تغيرات المناخ في المنطقة القطبية؛
- إقامة نظام تعليمي وتدريبي لتطوير قدرات السكان على التكيف على التغيرات المناخية؛
- تطوير نظام لرصد صحة سكان أقاصي الشمال فيما يتعلق بالتغيرات المناخية وإعداد طرائق للتكيف معها (ويشمل ذلك تطوير نظم التطبيب عن بُعد في مناطق القطب الشمالي، بحيث تسمح على وجه الخصوص بتنفيذ الرصد وتقييم الأضرار التي تلحق بصحة قاطني المنطقة القطبية عقب التغيرات المناخية)؛

- إعداد مجموعة من التدابير لكفالة السلامة الإيكولوجية لمكونات البنية التحتية القائمة حاليا والمزمع إنشاؤها في المنطقة القطبية، بما في ذلك إجراء اختبارات مناخية إلزامية للمشاريع؛
- تشكيل نظام لضمان توافر معلومات موثوقة لسلطات الإدارة المحلية والمنظمات المختلفة، بغرض صنع القرارات الإدارية المستنيرة في ظروف تغير المناخ؛
- اتخاذ قرارات إدارية تهدف إلى تأمين تكيُّف الأنشطة الاقتصادية الإقليمية مع التغيرات المناخية وضمان رفاه الشعوب الأصلية القليلة العدد في الشمال، مع المحافظة على التنوع البيئي في المنطقة القطبية.

ويلزم إيلاء الاهتمام في المقام الأول، لكل مجموعات وأنواع النظم الإيكولوجية المعرضة للخطر، أو ذات الأهمية الأساسية في المحافظة على التنوع البيئي على الصعيدين الوطني والعالمي. وتستلزم هذه الأشياء تنسيق الإجراءات، فيما يتعلق بحفظها أو إصلاحها، على نطاق جميع البلدان وعلى المستوى الدولي.

وحظيت دراسة الأنواع المهاجرة من الطيور باهتمام خاص في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بمشكلة أنفلونزا الطيور. وينبغي أن تدرج ضمن الأولويات أبحاث تهدف إلى دراسة التغييرات المحتملة في طرق الهجرة في الظروف المناخية المتغيرة وفيما يرتبط بخطر انتشار أنفلونزا الطيور.

وقد أوجبت الاهتمامات الوطنية الخاصة لروسيا بهذه المنطقة وخصوصياتها اختيار المنطقة القطبية الشمالية كموضوع قائم بذاته للسياسة الحكومية. وترتبط التوجهات البحثية الملحة لروسيا في مجال تغير المناخ ارتباطا وثيقا بالمشاكل التي جرى تناولها أعلاه، والمتمثلة في ظهور التغيرات العالمية للمناخ في المنطقة القطبية، وهي مرتبطة أيضا بمجمل المصالح الوطنية ذات الصلة، باستصلاح مواردها الطبيعية وتطوير هياكل النقل الأساسية فيها، في المقام الأول.

وتأتي التنمية المستدامة للمنطقة القطبية نتيجة تفاعل ثلاث مكونات رئيسية، هي: الطبيعة والإنسان والإنتاج. وتُعَّد مؤشرات المعلومات في مجال كل واحد من تلك العناصر بالمئات. وتشكل الظروف المناخية في المنطقة القطبية عوامل طبيعية دائمة التفاعل، تؤدي في مجموعها إلى زعزعة استقرار النظام.

وتشمل العوامل التي تعوق التنمية في المناطق القطبية، التغيرات المناخية الإقليمية والعالمية، وتأثيرها على منطقة انتشار التربة المتجمدة لسنوات طويلة، وتطور العمليات

الجيولوجية والمائية والجليدية، والعمليات الطبيعية الأخرى، ذات الطبيعة الخطرة، وارتفاع عنصر المخاطرة ومعدلات الخسائر التي تنجم عن تلك العمليات، والحرائق والكوارث التي من صنع الإنسان.

ويشكل التنوع البيولوجي والموارد البيولوجية للاتحاد الروسي عصب اقتصاده ومرتكز بيئة الحياة البشرية فيه. وتشكل الكائنات المائية موردا بيولوجيا هاما وعنصرا من عناصر التنوع البيولوجي في البلاد. وبصفتهما فرعان من أفرع الاقتصاد، يعتبر صيد الأسماك واستخراج الموارد البيولوجية البحرية من الأنشطة الاقتصادية الرائدة في روسيا. ويُنظر إلى استراتيجية المحافظة على التنوع البيولوجي في سياق الاتجاه العام للبلاد نحو التنمية المستدامة. وتؤخذ في الاعتبار وحدة المجتمع والاقتصاد والطبيعة؛ ودواعي التنمية المستدامة للبلاد، التي يمكن التنبؤ بها إلى الحد الأقصى، والتي تتحاشى تدمير البيئة الطبيعية وتعريضها للتدهور. وبالنظر إلى خصوصية النظام البيئي يتعين أن تراعى في الآليات التي يجري إعدادها بهدف تحقيق انتقال البلاد إلى التنمية المستدامة، إلى جانب العمليات الديناميكية الأخرى للنظم الإيكولوجية، التغيرات المناخية المرتبطة بهذه العمليات.

ويعد تفاقم هشاشة بيئة المنطقة القطبية، فيما يتعلق باحترار المناخ وما يرتبط به من ضرورة إعادة ترتيب النظم الطبيعية، من المبررات التي تدفع إلى إدراج هذه المنطقة ضمن المناطق ذات النظم الخاصة للاستفادة من الموارد الطبيعية. وتتطلب تهيئة الأساس العلمي لصنع القرارات بشأن الكثير من أهداف التوجهات المختلفة للأنشطة العملية المرتبطة بالمحافظة على التنوع البيئي والإدارة النوعية للموارد الطبيعية الحية، توافر تنبؤات مناخية إقليمية.

ولا يمكن تأمين التنمية المستدامة للمنطقة القطبية، ونوعية حياة وصحة سكانها، وكذلك أمنها الوطني، إلا إذا روعيت التغيرات المناخية عند تخطيط وتنفيذ الأنشطة الإنسانية في هذه المنطقة.

ولهذا الغرض، يتعين وضع تنفيذ سياسة حكومية موحدة لتقدير الظروف المناخية، يتمثل هدفها في المحافظة على النظم المناخية، والتكيف مع الظروف الجديدة للبيئة والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية. وينبغي أن تكون المحافظة على نظم الطبيعة وإصلاحها من بين التوجهات ذات الأولوية لأنشطة الحكومة والمجتمع.

البند ١٠ في قائمة الأسئلة:

يجري العمل في الوقت الحالي في حكومة الاتحاد الروسي وفي المجلس الاتحادي للاتحاد الروسي على تحليل الآثار القانونية – الدولية، والتشريعية (من منظور القانون المحلي)، والآثار

المالية والاقتصادية للتطبيق العملي لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وبالإضافة إلى ذلك، وبطلب من الرابطة الروسية للشعوب الأصلية في الشمال، توجهت وزارة الخارجية بالاتحاد الروسي بطلب إلى دوائر الترجمة بالأمانة العامة للأمم المتحدة بغرض تنقيح الإعلان من الناحية اللغوية وإجراء تحليل مقارن لنصه باللغتين الروسية والانكليزية.